

السؤال الموجه إلى صاحب السعادة وزير
التربية والتعليم ، والمقدم من سعادة العضو
الدكتور عبدالرحمن عبدالله بوعلي بشأن
وجود جهاز بالوزارة يقوم بدور إرشادي
بخصوص الجامعات المعترف بها وتكاليف
الدراسة فيها ووسائل الاتصال بها ،
والتخصصات التي تتناسب مع سوق العمل

جدول بشأن المراسلات الخاصة بالسؤال

الموجه إلى صاحب السعادة وزير التربية والتعليم ، والمقدم من سعادة العضو الدكتور عبدالرحمن عبدالله بوعلي بشأن وجود جهاز بالوزارة يقوم بدور إرشادي بخصوص الجامعات المعترف بها وتكاليف الدراسة فيها ووسائل الاتصال بها ، والتخصصات التي تتناسب مع سوق العمل

| التاريخ | الموضوع |
|-----------|--|
| ٢٠٠٦/٣/٦ | رسالة العضو السائل الموجهة إلى رئيس المجلس |
| ٢٠٠٦/٣/٧ | رسالة رئيس المجلس الموجهة إلى وزير شئون مجلسي الشورى والنواب |
| ٢٠٠٦/٣/٢٩ | رسالة الوزير المختص الموجهة إلى رئيس المجلس |



DR. ABDULRAHMAN ABDULLA BU ALI

عضو مجلس الشورى
MEMBER OF SHURA COUNCIL

التاريخ : 6 مارس 2006م

الموقر
سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي
وزير التربية والتعليم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني ان اتقدم من سعادتكم بخالص التقدير على جهودكم المبذولة في خدمة قطاع التربية والتعليم، والتعليم العالي في المملكة ، متمنياً لكم التقدم ولجهودكم النجاح والمزيد من النجاحات المضطردة وبعد....

فان افواج الخريجين من أبناء مملكة البحرين تشهد نمواً مضطرداً، وثمة أعداد غفيرة من البحرينيين والبحرينيات يلتحقون سنوياً بمختلف الجامعات في الخارج لمتابعة تحصيلهم الجامعي ونيل الدرجات الجامعية المختلفة، وفي نفس الوقت فان ثمة نقداً كبيراً يتوجه لمسألة التوافق والانسجام بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات وحاجات سوق العمل ومسيرة التنمية. وهناك شكوى من حاجات السوق والتنمية بل حاجات وزارتك أحياناً لتخصصات معينة لا تتوفر بين أبناء الوطن.

وعليه، ولما كان من مسؤولية وزارة التربية والتعليم التصدي لهذه الظاهرة أو محاولة التوفيق بين مخرجات التعليم وحاجة الوطن، إضافة إلى حماية أبناء الوطن من الالتحاق بجامعات غير مناسبة، فأرجو الإجابة على السؤال التالي:

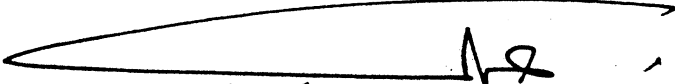


DR. ABDULRAHMAN ABDULLA BU ALI

عضو مجلس الشورى
MEMBER OF SHURA COUNCIL

هل يوجد جهاز أو إدارة تقوم بدور الدليل الإرشادي للجامعات المعترف فيها في الدول العربية والأجنبية وتكاليف الدراسة في الجامعات والمعاهد ونظم الدراسة فيها ووسائل الاتصال والتواصل معها؟ وهل تقوم الوزارة باستطلاع حاجات السوق ومسيرة التنمية للتخصصات الجامعية المطلوبة لتقديم النصح والإرشاد للطلاب لاختيارها؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير وجزيل الاحترام،،،


د. عبدالرحمن عبدالله بوعلي
عضو مجلس الشورى
رئيس لجنة الخدمات

إجابة وزارة التربية والتعليم
عن السؤال المقدم من سعادة الدكتور عبدالرحمن عبدالله بوعلی
الموقر
عضو مجلس الشورى

يسر وزارة التربية والتعليم أن تتقدم بخالص التقدير إلى سعادة العضو الدكتور عبدالرحمن عبدالله بوعلی عضو مجلس الشورى على اهتمامه بشئون التربية والتعليم، وفيما يتعلق بإجابة الوزارة على السؤال المقدم من سعادتہ، بشأن الاستيضاح عن وجود جهاز أو إدارة تقوم بدور الدليل الإرشادي للجامعات المعترف بها في الدول العربية والأجنبية وتكاليف الدراسة في الجامعات والمعاهد ونظم الدراسة فيها ووسائل الاتصال والتواصل معها؟ وكذلك الاستيضاح عن قيام الوزارة باستطلاع حاجات السوق ومسيرة التنمية للتخصصات الجامعية المطلوبة لتقديم النصح والإرشاد للطلاب لاختيارها.

أولاً: فيما يتعلق بالتساؤل الخاص بالجهة التي تقوم بدور الدليل الإرشادي للجامعات المعترف فيها في الدول العربية والأجنبية وتكاليف الدراسة في الجامعات والمعاهد ونظم الدراسة فيها ووسائل الاتصال والتواصل معها:

يوجد في وزارة التربية والتعليم وحده تسمى قسم مركز المعلومات الجامعية وتقييم المؤهلات ويقوم هذا المركز بتزويد اللجنة الوطنية لتقييم المؤهلات العلمية بالمعلومات الحديثة (Uptodate Informations) حول اعتماد الجامعات الخليجية والعربية والأجنبية للبرامج الدراسية الجامعية كالدبلوم والبيكالوريوس والماجستير والدكتوراه .

كما يقدم المركز العديد من الخدمات للطلبة والطالبات و للمواطنين والمقيمين ومن هذه الخدمات على سبيل المثال:

١. توفير الأدلة الجامعية الحديثة عن الجامعات في دول الخليج والدول العربية ودول العالم .

٢. توفير المجلات الخاصة باعتماد الجامعات المختلفة في بريطانيا وأمريكا ودول العالم والتي تصدر بشكل دوري من قبل هيئات الاعتماد المعروفة دولياً .

٣. توفير برامج خاصة في مختبر الحاسوب بمركز المعلومات الجامعية رصد عليها جميع المؤهلات العلمية وأسماء الجامعات التي تم معادلتها أو تقييمها من قبل اللجنة الوطنية لتقييم المؤهلات العلمية منذ سنة ١٩٨٥م حتى اليوم ، وهي متاحة للجميع للإطلاع والاستفادة .

٤. إعطاء محاضرات إرشادية لطلبة وطالبات الثانوية العامة بشكل دوري والمشاركة في الندوات الخاصة حول التوجيه والإرشاد عن الجامعات وأيضا من خلال وسائل الإعلام .

٥. توفير معلومات حول الرسوم والبرامج الدراسية لجميع الطلبة الراغبين في الالتحاق ببرنامج البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه وذلك عن طريق التواصل مع الملحقين الثقافيين في أمريكا و بريطانيا وغيرها من الدول العربية والأجنبية .

٦. إعطاء إستشارات حول الجامعات المعتمدة وغير المعتمدة من قبل رئيس وأختصاصي مركز المعلومات الجامعية مع ملاحظة ترك إختيار الجامعة للطلاب نفسه .

٧. إصدار نشرات تعريفية عن الخدمات المقدمة من قبل مركز المعلومات الجامعية .

٨. تقدم الاختصاصيات العاملات بالمركز إستشارات حول الجامعات عن طريق الهاتف وبشكل يومي لمن لا يتمكن من الحضور شخصياً .

وعليه يتضح مما ذكرنا أنفا بأن مركز المعلومات الجامعية بوزارة التربية والتعليم يقدم إستشارات في الشئون الجامعية ويقوم كذلك بدور الدليل الإرشادي للجامعات المعترف بها في الدول العربية والأجنبية والمعاهد ونظم الدراسة فيها ووسائل الإتصال والتواصل معها (مع ملاحظة إن جميع هذه الخدمات تقدم للطلبة والمواطنين والمقيمين مجاناً) .

ثانياً: أما بالنسبة للشق الثاني من السؤال والمتعلق بسوق العمل نوضح التالي:

١. تقوم الوزارة بمراسلة ديوان الخدمة المدنية ووزارات الدولة لرصد احتياجات الدولة من الكوادر المؤهلة بالدرجات العلمية في التخصصات الأكاديمية و المهنية المختلفة ويتم احتساب هذه الحاجات عند وضع خطة الإبتعاث في كل عام وذلك لتوجيه الدارسين من المتقدمين من البعثات إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل في القطاع العام والخاص .
٢. كما يتم مراعاة احتياجات وزارة التربية والتعليم من التخصصات التربوية المختلفة عند إعداد خطة البعثات سنوياً.
٣. نشر خطة البعثات الطلابية بالتخصصات التي تحتاج إليها وزارة التربية والتعليم والوزارات والمؤسسات الأخرى بالمملكة في الصحافة وعلى الموقع الإلكتروني للوزارة وتوزيعها على الطلبة داخل قاعة التسجيل للبعثات وإيداع نسخ من هذه الخطة بمركز المعلومات الجامعية للإطلاع عليها من قبل الطلبة وأولياء أمورهم .

ثالثاً : بالإضافة إلى ما تقدم فإن وزارة التربية والتعليم تقوم بجهود لتهيئة خريجي التعليم الثانوي الصناعي لسوق العمل وتمكينهم من التعرف على فرص العمل المتاحة ولتحقيق ذلك فإن الوزارة قد جعلت من التدريب الميداني لطلاب التعليم الثانوي الصناعي بمواقع العمل جزءاً أساسياً من الخطة الدراسية وشرطاً ضرورياً من شروط تخرج الطلاب ، وقد خصص لهذا البرنامج التدريبي مدة خمسة أسابيع دراسية من زمن الخطة الدراسية بالمستوى الدراسي الثالث ، ويحقق ذلك التوجه أهدافاً عديدة أهمها ما يلي :

١. تطوير علاقة التعاون والثقة المتبادلة بين وزارة التربية والتعليم والمؤسسات والشركات الصناعية بما يساعد على فتح مجالات عمل أمام الخريجين في كافة التخصصات .
٢. إعطاء الشركات دوراً إيجابياً في التدريب وفرصة الاختيار الميداني لموظفي المستقبل.
٣. مساعدة الطلاب على الانتقال السلس من مناخ الدراسة إلى مناخ العمل.

٤. تزويد الطلاب بالمهارات والخبرات والاتجاهات والقيم السلوكية السليمة والكفايات المطلوبة في حياتهم العملية.
٥. ربط المعرفة التقنية والمهارات التي اكتسبها الطلاب في المدرسة بالعمليات الصناعية الفعلية المستخدمة لدى الشركات والمؤسسات .
٦. توفير فرصة للطلاب لمعرفة بيئة العمل من خلال المشاركة في تنفيذ الأعمال الصناعية وبالتالي اكتساب مستويات جديدة من المعرفة والخبرة والمهارة.
٧. تطوير وتنمية قدرات الطالب العملية بما يتماشى مع مبدأ إتقان الكفايات.
٨. التعرف المستمر على احتياجات سوق العمل بما يساعد على تطوير المناهج والخطط الدراسية لتتوافق مع تلك الاحتياجات.

- تفعيل وتطوير برنامج التدريب الميداني للطلاب لدى الشركات والمؤسسات الصناعية ذات العلاقة المباشرة بتخصص الطالب وجعل ذلك جزءاً من الخطة الدراسية وأحد متطلبات التخرج.
- استحداث المسابقات المهنية متعددة المجالات بين طلاب التعليم الثانوي الصناعي ومشاركة ممثلين عن الشركات والمؤسسات الصناعية وجامعة البحرين في تصميم فعاليتها والقيام بمهام التحكيم بين المتسابقين وتحديد الفائزين منهم. إضافة إلى قيام بعض الشركات الكبرى بتنظيم مسابقات مهنية مماثلة لطلاب بعض التخصصات.
- المشاركة الفاعلة في معرض عالم المهن والسعي لتعريف كافة شرائح المجتمع والمشاركين في المعرض بمخرجات التعليم الثانوي الصناعي والتحديث والتطوير المستمر الذي تشهده مخرجاته لتكون متوافقة مع احتياجات خطة التنمية وسوق العمل.
- تعزيز مكاتب الإرشاد والتوجيه المهني بالمدارس الثانوية الصناعية واتساع نطاق عملها لتشمل إعداد وتهيئة الطالب قبل التخرج لمواجهة مرحلة ما بعد التخرج ، ثم متابعته بعد تخرجه للحصول على تغذية راجعة تساعد على تطوير المناهج الدراسية وأساليب التعليم وفقاً لمتطلبات مجالات العمل والدراسة المتاحة.

وفي الختام فإن وزارة التربية والتعليم تؤكد حرصها على تعزيز أواصر التعاون مع مجلس الشورى الموقر لما فيه خير وصالح وطننا العزيز في ظل القيادة الحكيمة يحفظها الله ويرعاها.

والله ولي التوفيق ،،،